جيوسياسية الصين ومكانتها الدولية من خلال إستراتيجية عقد الؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات؟

China's Geopolitics and International Position Through the Pearl Contract Strategy: Do it pose any Challenges and bets?

شريفة كلاع

جامعة الجزائر 3، الجزائر، cherifaklaa@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/08 **تاريخ القبول:** 2020/09/05 **تاريخ النشر:** 2021/01/01

ملخص:

سيتم في هذا البحث التركيز على أحد السياسات الصينية من أجل التوسع الخارجي إقليميا ودوليا في إطار ما تراه حفاظا على مصالحها ومكانتها الدولية، متبعة في ذلك مجموعة من السياسات الإقتصادية والتجارية والعسكرية، والتي إتضحت بشكل كبير في عهد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" منذ سنة 2013، لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة جيوسياسية الصين من خلال إعتمادها على إستراتيجية عقد الؤلؤ، وفق المنظور الإستراتيجي الصيني، مع تبيان مختلف تحدياتها ورهاناتها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: ***جيوسياسة*** *: الصين؛ المكانة الدولية ؛ إستراتيجية؛ عقد اللؤلؤ؛ الرهانات والتحديات.*

Abstract:

In this research, we will focus on one of the Chinese policies for external expansion regionally and internationally in the framework of what you see in order to preserve its interests and international standing, followed by a set of economic, trade and military policies, which were made clear during the era of Chinese President "Xi Jinping" a year ago 2013, therefore, this research aims to study the geopolitics of China through its dependence on the strategy of the pearl contract, according to the Chinese strategic perspective, while showing various challenges and stakes, especially by the United States of America.

Keywords: *Geopolitics; China; international standing; strategy; pearl contract; bets and challenges.*

* **المؤلف المرسل: شريفة كلاع، cherifaklaa@gmail.com**

مقدمة:

شهدت الصين تحولات كبرى فيما يتعلق بصعودها عالميا كقوة عظمى، حيث عملت خلال السنوات الأخيرة على الحفاظ على تماسك وإستقرار الداخل، والتحرك إقليميا لتثبت أنها القوة الأولى في القارة الآسياوية، كما تسعى بخطوات متدرجة نحو ترسيخ مكانتها في مناطق مختلفة من العالم، ساعية في ذلك إلى خلق نظام عالمي متعدد الأقطاب وكسر الإحتكار الأمريكي للتفرد بزعامة العالم، حيث وظفت في ذلك رؤية جيوسياسية صينية خالصة، متحولة بذلك إلى إنتهاج سياسات أكثر واقعية في تحركاتها الإقليمية والعالمية، وهو ما بدى واضحا في ظل حكم الرئيس الحالي "شي جين بينغ" الذي تولى منصبه في 14 مارس 2013، ثم أعيد إنتخابه مرة أخرى في 17 مارس 2017، إذ ركزت الصين في عهده العمل على فرض نفسها واتخاذ سياسة فرض الأمر الواقع سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، من أجل السعي إلى السيطرة على الإقتصاد العالمي مزاوجة معه توظيف البعد السياسي والعسكري، وللعمل على ذلك إعتمدت على إستراتيجية عقد الؤلؤ، وتركيز اهتمامها على مناطق ذلك العقد والذي حسب المنظور الصيني سوف يحقق لها مكانة هامة على المستوى الدولي، تسعى به إلى إعادة تشكيل العالم وفق نظام متعدد الأقطاب، الأمر الذي جعل طموحاتها تكون أمام رهانات وتحديات خاصة مع الطرف الأمريكي الذي دخل معها حربا تجارية، تعتبر حربا باردة جديدة في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بالموضوع المدروس، وذلك من خلال تبيان المنظور الإستراتيجي الصيني في مناطق عقد اللؤلؤ، وكذا التعرف على مختلف تحديات الرؤية البراغماتية الصينية في دعم حضورها على المستوى الدولي وحماية مصالحها، خاصة في سعيها إلى إعادة تشكيل النظام الدولي نحو عالم متعدد الأقطاب لا تتفرد فيه الولايات المتحدة بالزعامة الدولية .

إشكالية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع "جيوسياسية الصين ومكانتها الدولية من خلال إستراتيجية عقد الؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات؟"، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في ما يلي: ما هي السياسات التي تتبعها الصين لتعزيز صعودها ودعم حضورها ومكانتها على المستوى الدولي؟

فرضية البحث:

* كان للسياسات التي إرتكز عليها المنظور الإستراتيجي الصيني وخاصة تلك القائمة على الموانئ والمناطق والخطوط الإستراتيجية أن ساهمت في ربطها بالإقتصاد الصيني وتقويته، مما أدى إلى زيادة حضورها ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، الأمر الذي ساهم أيضا في خلق تحديات ورهانات لها.

منهج البحث:

تم الإعتماد في هذا البحث على توليفة من المناهج، كالمنهج التاريخي والوصفي التحليلي وكذا الإحصائي والتي تخدم موضوع البحث.

عناصر البحث: سيتم معالجة موضوع: "جيوسياسية الصين ومكانتها الدولية من خلال إستراتيجية عقد الؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات؟"، من خلال تناول النقاط التالية :

1 – المنظور الإستراتيجي الصيني في مناطق عقد اللؤلؤ.

2 – تحديات الرؤية البراغماتية الصينية في دعم حضورها على المستوى الدولي وحماية مصالحها.

1. المنظور الإستراتيجي الصيني في مناطق عقد اللؤلؤ:

تتمحور الرؤية الجيوسياسية الصينية حول فكرة المركز القائمة على أنه: "إذا كان للعالم، فالصين هي مركز الدولة التي تقع في الوسط، إن الصين هي مركز العالم، وإمبراطورية الوسط"، إذ أن التصور الصيني للعالم منذ العصور القديمة إلى الوقت الحالي، يرسم العالم من خلال أشكال هندسية تتمثل في خمسة مربعات متداخلة: "المربع الأول يمثل شعار المنطقة، في حين تمثل الدائرة المدة والزمن، ويمثل المربع المركزي الفضاء الملكي، أو الإمبراطورية الصينية، ثم يأتي ثلاثة مربعات وسطى لتمثل مختلف التوابع والخدم، وأخيرا مربع خامس يمثل حملات البرابرة والإمبراطوريات الأجنبية" (جراد 2018، ص. 118) ، وكإسقاط في العصر الحالي فإن الرؤية الصينية المتجهة نحو الصين مرتبطة بتاريخها المضطرب، وبإرادة النخب السياسية والإقتصادية في أن تقوم الصين بدور حاسم على الساحة الدولية في القرن الواحد والعشرين، فبالعودة إلى فترة سبعينيات القرن العشرين، بعد رفض نظام القطبية الثنائية وأثناء فترة القطيعة بين الصين والإتحاد السوفياتي؛ قام الرئيس الصيني السابق "دنغ شياو بينغ Deng Xiaoping" (1997 – 1904) ببلورة نظرية "المانوية للعوالم الثلاثة": يتكون الأول من القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، والثاني من القوى الثانوية أي كندا وأوروبا واليابان، أما الثالث فيتكون من العالم الثالث والصين كجزء من هذا الأخير، وقد سمح هذا النهج الجيوسياسي للصين في أن تتحرك بعيدا عن الكتلة الشيوعية تحت نفوذ الإتحاد السوفياتي، وأن ترسخ مكانتها كقوة مستقلة، وجاءت سنوات ثمانينيات القرن العشرين لتشهد تحولا كبيرا في الإستراتيجية الصينية، إذ تعهد "دنغ شياو بينغ" بالقيام بإصلاحات إقتصادية معطيا الأولوية للإصلاحات الداخلية مع تعديله بعض الشئ لنظرة "ماو تسي تونغ" بالنسبة للخارج، فأصبح من الضروري للصين تعليق الأهداف الجيوسياسية والمطالبات الإقليمية تجاه جيرانها، لتمكين قادتها من إرساء أسس مستقبل قوة الصين الإقتصادية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين (جراد ص. 118).

وتجدر الإشارة إلى أنه في الكتب البيضاء لأعوام 2008 و2013 و2015؛ قد تم تحديد أهداف السياسة الدفاعية الصينية كالتالي: "صيانة الأمن والوحدة القومية، ضمان تنمية البلاد، ضمان التحديث الشامل والمنسق والمستدام للجهاز العسكري، تعزيز مهارات القوات المسلحة من خلال تطوير الإعلام الآلي، إقامة دفاع نشط، تعزيز إستراتيجية التسلح النووي للدفاع عن البلد، تعزيز بيئة أمنية تساعد على التنمية السلمية للصين ...، إحتواء القوى الإنفصالية، وصيانة الحدود والمجال الجوي الساحلي والإقليمي، حماية الحقوق والمصالح البحرية والمصالح القومية على الأراضي وفي المجال الإلكتروني، وحماية الصين في الخارج"، وإنطلاقا من ذلك؛ يعمل الجيوسياسيون الصينيون على تحقيق التوازن بين إستراتيجيتهم للإنفتاح الإقتصادي العالمي، ومصالحهم الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص في آسيا (جراد ص. 119) .

ولقد تحولت الصين شيئا فشيئا لمُحاور لا غنى عنه بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كونها تقوم ببلورة رؤيتها الجيوسياسية حسب تطور طموحاتها على الصعيد الدولي لصيانة مصالحها وسيطرتها الإقتصادية، وفي هذا السياق تم وصف إستراتيجية الصين البحرية بأنها "عقد من الؤلؤ"، وهي تكمن في حماية المسالك البحرية لتجارتها وتجارة بقية العالم، وهذا يعد مؤشرا للدور الإستراتيجي الذي تنوي الصين القيام به حاليا ضمن العلاقات الدولية للقرن الواحد والعشرين، حيث أنها قد إنطلقت في مشروع الطريق الجديد للحرير (جراد ص. 120) ، وهو الخاص بمبادرتها الإقتصادية "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" المعروفة باسم "طريق واحد – حزام واحد One Belt One Road " ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية، والتي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ Xi Jinping " منذ سنة 2013، إذ إستطاعت هذه المبادرة جذب العديد من الدول والإستثمار فيها، وأصبحت بذلك تشكل تهديدا للمصالح الإقتصادية والتجارية الأمريكية في كل من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وحتى دول أمريكا اللاتينية البعيدة عن الصين.

فمنذ سنة 2017 قد جمعت أكثر من ستين دولة في يومي 14 و15 ماي 2017 من أجل تجسيد مبادرة طريق الحرير الجديد، والذي ينتظر إستثمار 1000 مليار دولار لبناء منشآت تتمركز على مختلف الدول من آسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط وإفريقيا ووصولا إلى أوروبا، فالخط التجاري الذي يربط الصين وصولا إلى بريطانيا سيصبح واقعا يغير كل المعطيات الجيو- إقتصادية والجيوسياسية في القرن الواحد والعشرين، حيث يؤكد الرئيس الصيني "شي جين بينغ Xi Jinping " بأن الصين ستصبح من خلال هذا الإنجاز في مركز شبكة إقتصادية عالمية تسهل المبادلات التجارية العالمية بين كل القارات خاصة منها آسيا وإفريقيا وأوروبا (جراد ص. 120)، وما يمكن الإشارة إليه هنا؛ تلك الخطة الخمسية الثالثة عشرة للصين، وهي وثيقة تم تبنها في عام 2016، إذ توفر إرشادات تنفيذية طويلة المدى بزيادات مدتها خمس سنوات، تدعو إلى "بناء مراكز بحرية" لحماية "الحقوق والمصالح البحرية" للصين لأنها تشرع في وضع "أساس للحصول على حالة القوة العظمى البحرية" بحلول عام 2020، وقد تم تحديد الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية 2049، باعتبارها السنة التي ستصبح فيها "القوة البحرية الرئيسية في العالم"، وتبعا لذلك، فمن المرجح أن تتصاعد حملة الصين للحصول على منفذ الوصول وخطوط الإمداد الآمنة إلى جانب توسيع طريق الحرير البحري، ففي سنة 2010 كان هناك فقط خمس من أكبر 50 ميناء في العالم للمياه العميقة لديها استثمارات صينية، وبحلول سنة 2019 إرتفع إلى الثلثين، وأصبحت شركة " Ocean Shipping Company China" التي تسيطر على معظم حيازات الموانئ الصينية في الخارج؛ رابع أكبر أسطول شحن في العالم، وتضاعفت قوة مشاة البحرية في الصين إلى أربعة أضعافها منذ سنة 2009 لتصبح ثاني أكبر أسطول سفن في العالم (Paul Nantulya, 2019) .

ما يمكن الإشارة له أيضا هو أن أغلب الدراسات الجغرافية المختلفة تشير إلى أن الموقع الجغرافي لأي ظاهرة برية أو بحرية، تخضع لحتمية التغير في قيمته الإستراتيجية بحسب التطورات التي تطرأ عليه في إطار الزمان والمكان وبنسقه الجيوبوليتيكي، وذلك على أساس أن لكل فترة زمنية مدخلات محلية وإقليمية ودولية، تسهم في تحديد مدى فاعلية إستثمار عنصر الموقع وإمْكانِه، وما يحتويه هذا العنصر من مرتكزات جغرافية متعددة (كمال 2019، ص. 96)، ويمكن إستحضار بعض أفكار نظرية الجيبوليتيكي الهولندي/ الأمريكي "نيكولاس سبيكمان" والتي بين فيها أن مركز الدولة الجيوبوليتيكي يتوقف على موقعها الجغرافي الثابت، وعلى علاقة هذا الموقع بمراكز الثقل في السياسة العالمية، ولما كانت مراكز الثقل هذه في تغير فإن قيمة الموقع

الجغرافي للدولة أيضا في تغير (الخيري 2014، ص ص.177، 178) ، لذلك فقد إستثمر الإستراتيجيون وصانعي القرار في الصين في هذه الأفكار، حيث يظهر على وجه الخصوص تركيزها على منطقة بحر الصين الجنوبي، ذا الأهمية الكبيرة بالنسبة للصين كونه يقع جغرافيا في نطاق مهم عند طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم، حيث تمر عبره نصف التجارة الدولية التي يُؤمل أن تزداد مستقبلا بشكل مكثف، في ظل الإمكانات السكانية والإقتصادية لدول آسيا والمحيط الهادي، فضلا عن وقوعه في إطار جغرافي يضم دولا مهمة تطل عليه، وتتبادل فيما بينها أدوار تنافسية مهمة للسيطرة على هذا البحر، في ظل وجود مقومات أخرى تضفي عليه مزيدا من الأهمية الجيوبوليتيكية، ومن بينها كثرة الجزر التي يحتويها هذا البحر، وكذا الإمكانات النفطية والغازية، وتجدر الإشارة إلى أن بحر الصين لم يكن يغيب عن اهتمامات المفكرين الجيوبوليتيكيين الأوائل الذين حاولوا أن يجدوا تفسيرا محددا للعلاقات الدولية، إذ أشار "هالفورد ماكندر" و"سبيكمان" ومن بعدهما "ألفرد ماهان" في مقاربتهم الجيبوليتيكية إلى بحر الصين الجنوبي.

لقد أشار "ماهان" بوضوح في نظريته الجيوبوليتيكية القائمة على القوة البحرية، إلى أن البحر سيأخذ مدى أوسع في المقاربات الجيوبوليتيكية المعاصرة، ومنها تلك التي أشار إليها الجيبوليتيكي "روبرت كابلان" من أن بحر الصين الجنوبي سيشكل قلب الأرض البحري في جنوب شرق آسيا، وفقا لحسابات جغرافية متنوعة تسمح له بأن يؤدي هذا الدور الحيوي والذي من خلالها وضع النموذج الجيبوليتيكي الآتي: من يتحكم في بحر الصين الجنوبي، يسيطر على منطقة فوز مهمة في نطاق المحيطين الهادي والهندي – هذا النطاق قدر ركزت عليه خارطة الحزام والطريق الصينية منذ سنة 2013م – ومن يتحكم في هذا الأخير سوف يسيطر على أحد منافذ التجارة وبالتالي على أهم الأسواق في ظل الصراع الإقتصادي العالمي (كمال 2019، ص ص. 96-97) .

إن أهمية المواقع البحرية والتي من يسيطر عليها سيسطر على الإقتصاد العالمي، قد جعلت من القوى البحرية في العالم تحتكم إلى السيطرة عليها، وجعلت من الصين تعمل على تطوير قوتها البحرية، إذ تجدر الإشارة هنا إلى أن النظرية الجيبوليتيكية لـ "ماكندر" قد أولت أهمية للممرات المائية المحيطة بالحافة، مثل بحر شرق وجنوب الصين، وبحر الفلبين، وخليج تايلند، وبحر سيليبس، وبحر جاوا، وبحر أنجمان، والمحيط الهندي، وبحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، ومضيق ملقا، وقناة السويس (نعمة، 2020، ص.9) ، كما أن إدراك الصين أهمية أفكار نظرية "سبيكمان" والتي جعلتها تعمل الإهتمام بمناطق دول الحافة التي تشملها نظريته، والتي في أغلبها تطل على البحار والمضائق، لذلك أحيت طريق الحرير الصيني القديم وأضافت له طريقا بحريا، والذي قد ظهر جليا في مبادرتها الإقتصادية لطريق الحرير الجديد "الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصين "شي جين بينغ" سنة 2013م.

وعليه فإن أهمية هذه البحار والموانئ والمضائق البحرية، قد جعل الصين تقوم بتقوية حضورها في الهيمنة في شرق آسيا، حيث أصبحت الشريك التجاري الأول لأغلب دول الإقليم وأكبر المصدرين إليه، بتحفيز العلاقات الإقتصادية معه عبر إتفاقيات تجارة حرة، وقد شرعت في إقامة مؤسسات إقليمية للتعاون في المجالات المالية والتجارية لتنافس نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتقلصه في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فأنشأت الصين مصرف "الإستثمار الآسيوي في البنى التحتية" (نعمة، ص.18)، وكرد فعل هذا الحضور، سعت إدارة الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب Donald Trump" إلى منع صعود الصين وتقليص نفوذها الذي تجاوز محيطها الحيوي في جنوب شرق آسيا ليمتد إلى القارة الإفريقية والمحيط الهادئ والشرق الأوسط (منى سليمان، 2019، ص.110) .

لقد تنامى إدراك الصين لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية التضييق عليها عبر إستراتيجية السيطرة على المداخل والممرات المائية، الأمر الذي جعل الصين تسعى إلى إعتماد إستراتيجية قائمة على السيطرة والإستحواذ على سلسة من الموانئ في المحيط الهندي خاصة في دول مثل كمبوديا، لاوس وتايلاند، والتي بدأت الصين فيها بنشر سلسلة من القواعد العسكرية الخاصة بها في المياه الإقليمية لهذه الدول عبر إستراتيجية عرفت بإسم اللآلئ الصينية أو ما يسمى إستراتيجية "عقد الؤلؤ" لحماية خطوط التجارة الصينية، إذ قامت الصين وفي إطار هذه الإستراتيجية سنة 2017 بإفتتاح قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، وهي أول قاعدة عسكرية خارج حدودها، كما قامت سنة 2018 ببناء قاعدة "جيواني" العسكرية لها في باكستان على بعد 500 كم من مضيق هرمز لتأمين وارداتها من الغاز والنفط القادمة من الخليج العربي، فضلا عن الإستحواذ على ميناء "هامبانتوتا" في سيريلانكا، كما تعتمد إستراتيجية الصين هذه في تأمين ساحلها الشرقي من خلال بناء عدة جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي، وبناء دفاعات عليها كمراكز متقدمة للدفاع عن الساحل الحيوي (كمال، ص ص.100، 101).

ولم تكتف الصين بإستراتيجية عسكرية فقط، بل رافقتها إستراتيجية إقتصادية بمنظور إستراتيجي تعبوي، تتضح أهم ملامحه في طريق الحرير الجديد، حيث أعلنت الصين عن مشروع مبادرة "الحزام والطريق" سنة 2013، والتي أعلن عنها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" وأطلق عليها إسم مبادرة "طريق واحد – حزام واحدOne Belt One Road "، والتي تم إعتمادها رسميا سنة 2017، وهو يعد أكبر مشروع إقتصادي عالمي ربط 68 دولة في آسيا وإفريقيا وأوروبا، عبر عدة طرق برية وبحرية وسكك حديدية، ويهدف المشروع إلى ربط الصين مع ثلثي دول العالم بعيدا عن النفوذ الأمريكي، وقد قامت الصين بإطلاق أول قطار ضمن هذا المشروع من شرق الصين إلى لندن عام 2017 (كمال، ص ص، 101، 102)، ومن ثم ما يمكن قوله هو أن الصين قد أسست إستراتيجيتها الجديدة والتي سعت من خلالها إلى ربط الإقتصاد العالمي بنظيره الصيني، ففي شهر جويلية 2018 كانت قد وقعت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية على وثائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، ما وسع نطاق المبادرة من أوراسيا إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنطقة جنوب الباسيفيك (حسين، 2019، ص. 11) .

ولقد أسست الصين عدة جهات لتمويلها منها "صندوق طريق الحرير" الذي أنشئ في سنة 2014 برأسمال قدره 40 مليار دولار، و"البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية" برأسمال قدره 15 مليار دولار سنويا، ويبلغ إجمالي عدد سكان الدول المشاركة في المبادرة 4.4 مليار نسمة سنة 2019، وتهدف هذه المبادرة إلى إحياء "طريق الحرير القديم" عبر ربط الصين بالقارة الأوروبية، من خلال طريق الحرير البري عبر ثلاثة خطوط رئيسية، يمر أولها بآسيا الوسطى وروسيا، والثاني يمتد من الصين إلى الخليج العربي والبحر المتوسط مرورا بآسيا الوسطى وغربي آسيا، والأخير يعبر الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي، أما طريق الحرير البحري فيشمل خطين رئيسيين، ينطلق الأول من الموانئ الساحلية الصينية ويصل للمحيط الهندي مرورا ببحر الصين الجنوبي، وانتهاءً بالساحل الأوروبي، ويربط الخط البحري الثاني في مبادرة الموانئ الصينية بجنوب المحيط الهادئ، وما يمكن الإشارة إليه هو أن هذه المبادرة تحقق أهداف الأمن القومي الصيني، من خلال تمدد النفوذ الصيني للأقاليم الحيوية كالشرق الأوسط والقرن الإفريقي وجنوب شرق الصين، للحفاظ على أمن الطاقة وضمان تدفق النفط والغاز إليها، وفتح المزيد من الأسواق في جميع الدول المشاركة في المبادرة، وهي جميعا دول إستهلاكية ذات كثافة سكانية مرتفعة (منى سليمان، ص.113) .

لذلك قامت بالإرتكاز على مناطق هامة من عقد الؤلؤ، وجعلها تحت النفوذ والسيطرة، وذلك من خلال العمل على تشييد قناة نيكاراغوا، التي أقامتها الصين لتربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلنطي، وتكون بديلا عن قناة بنما التي يسيطر عليها الجيش الأمريكي، والتي بدأ العمل فيها منذ عام 2016، إلا أن المشروع تم تعليقه لأسباب تمويلية، كما أنها تعمل إكمال الممر الشمالي الغربي، وهو ممر موسمي بدأت الصين في الترويج له منذ سنة 2016، كمنافس قوي لقناتي السويس وبنما، والذي يختصر الوقت والمسافة بين موانئ الصين، وموانئ شمال أوروبا، ويشهد زيادة مطردة في عدد السفن المارة به، كما حاولت تشييد قناة "برزخ كرايسثموس" في تايلاند، والتي ستوفر 1200 كم من الملاحة، وستعمل كممر بديل عن مضيق "ملقا" الذي يخضع عمليا للوصاية الأمريكية، إلا أن الإنقلاب العسكري المدعوم أمريكيا سنة 2014، أتى بحكومة غير مرحبة بذلك المشروع، حيث أعلنت الحكومة التايلاندية سنة 2018 عن عدم تحمسها لذلك المشروع، وقامت ببناء ممر التنمية الباكستاني، والذي أعلن عنه سنة 2015 لربط غرب الصين بميناء "جوادر" المطل على بحر العرب، حيث تم بالفعل تشييد طرق وسكك حديد، ويتيح ذلك الممر ربط غرب الصين ببحر العرب القريب من الخليج العربي حيث مصادر الطاقة، كما يسمح بتصدير البضائع الصينية دون المرور ببحر الصين الجنوبي أين يتواجد الأسطور الأمريكي (كمال، ص ص.101، 102)، وكذا بناء ميناء "جوادر"، وهو ميناء تجاري ضخم يقع على بعد 60 كم شرق خليج "جيواني" الموجود في جتوب غرب باكستان، يقع عند نهاية "الممر الإقتصادي الصيني – الباكستاني"، وحسب محللين فإن قاعدة جيبوتي وقاعدة خليج جيواني ستضعان القوات الصينية على مدخل ممرين مائيين دوليين حيويين من الناحية الإستراتيجية، ما قد يسمح للصين بتقييد تحركات خصومها في المنطقة كجزء من إستراتيجية "عدم الوصول/ منع الوصول"، والتي يطلق عليها الصينيون إسم "هجمات مضادة، إستراتيجية نشطة على الخطوط الخارجية (حسين، ص.13).

ولتأمين واردات الغاز والنفط، فقد قامت الصين سنة 2009 بإفتتاح خط لنقل الغاز من تركمانستان للصين، كما قامت في نفس السنة بإفتتاح خط لنقل الغاز المسال من ساحل بورما إلى جنوب الصين، كما أعلنت روسيا عن بدء ضخ الغاز للصين أواخر سنة 2019، ضمن مشروع لنقل خط الغاز الروسي للصين، كما تم تمديد خط لنقل الغاز المسال من ميناء "جوادر" الباكستاني لغرب الصين، بالتزامن مع توقيع الصين مع قطر عقدا لشراء الغاز المسال لمدة 22 سنة، وما تهدف إليه الصين هو السعي للتعامل بالعملة المحلية، بعد تأمين إمدادات النفط والغاز، والبدء في إنشاء طرق تجارة بعيدة عن الأيادي الأمريكية، حيث أعلنت الصين في سنة 2018 عن إبرامها عقودا لشراء النفط باليوان المغطى بالذهب، بالتوازي مع بدأ مع بدء التعامل بالعملة المحلية بين روسيا وكل من الصين وتركيا والهند في محاولة من عدة دول لكسر إحتكار الدولار كعملة وحيدة للتجارة (كمال، ص ص.101، 102).

إن الصين في صعودها المستمر، ستحاول خلق مساحات عمل لمؤسساتها وشركاتها داخل النظام العالمي، تتعلق أهم مساحات هذا العمل بتوسيع أسواق صادراتها، وهي المنشئة لفرص عمل داخل المجتمع ذي المليار وأربعمئة مليون نسمة، وبدونها يمكن أن يؤثر على النظام السياسي فيها، وعليه يترتب على ذلك أن أحد أهم أهداف إستراتيجية الصين هو تأمين طرق الملاحة والتجارة العالمية بشكل عام، والتي عن طريقها تصل صادراتها إلى الأسواق العالمية (سما سليمان، 2019، ص.134)، وهو ما يحقق السعي إلى السيطرة على الإقتصاد العالمي والذي يعتبر أحد المبادئ الواقعية الحاكمة للسياسات الصينية الحالية.

2. تحديات الرؤية البراغماتية الصينية في دعم حضورها على المستوى الدولي وحماية مصالحها:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد من القوة الصينية في مجالها الجيوبوليتكي المباشر، والمتمثل في منطقة آسيا والمحيط الهادي، إذ اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بجيوسياسية هذه المنطقة من خلال محاولة جعلها منطقة عازلة، حيث تشير وثيقة الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية لسنة 2012 (SDR) إلى عزم الرئيس "باراك أوباما" على إجراء تغيير على السياسة الخارجية الأمريكية معلنا أنه: "من ضروروي إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي"، حيث تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق الشراكة عبر المحيط الهادي (PYP) وإلى ترسيخ مستدام من خلال إقامة نظام تحالف إستراتيجي وخلق منطقة تبادل حر مع دول المنطقة، وبناءا على هذه الإستراتيجية الشاملة في المنطقة قامت الصين بإنشاء منطقة تجارة حرة في آسيا والمحيط الهادي (FTAAP) لتستحوذ على 50% من الثروات العالمية من خلال التعاون مع 21 دولة عضوة في منتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) من أجل خلق توازن أمام المطامع الأمريكية (جراد، ص ص. 164، 165) .

لذلك فليس بجديد أن تكون هناك حرب تجارية وحربا باردة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فعجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين مستمر منذ نحو عقدين لأسباب تتعلق بمقومات إقتصاد الدولتين وسياساتهما وأولوياتهما، إذ يعتقد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بخلاف كثير من الإقتصاديين في أن هذا العجز يعود إلى سياسات تجارية غير عادلة ألحقت الأذى بالصناعات الأمريكية والعاملين فيها، ودفعت أعدادا متزايدة من المنتجين إلى نقل مصانعهم إلى دول أخرى لتجنب الرسوم الجمركية المرتفعة، إذ الأمر لا يعود فقط إلى الإنتفاع بالعمالة الأرخص، ومن ثمة إعادة تصدير منتوجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية المفتوحة أسواقها أمام السلع المستوردة، مما أدى إلى إزدياد العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وضعف القدرة على خلق وظائف جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا قام "ترامب" باتخاذ إجراءات حمائية منذ أواخر سنة 2017، بدءا بفرض رسوم على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصلب والألمنيوم بنسبة 10% و25% على التوالي، وتوالت تلك الإجراءات بالتركيز على الواردات القادمة من الصين، وقد تجاوز الأمر عن حده، على نحو أدى إلى تصاعد الصراع التجاري بين الدولتين حيث إشتدت حدته بشكل كبير (عبد المجيد، 2019، ص.138)، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تعمل حتى على مراقبة وبدقة إإجاهات التطور التسليحي في الصين عموما، والتطور في مجال التكنولوجيا العسكرية، أو تلك التي تسهم في دعم ما يسمى قوة الدولة الشاملة، وأن تسعى إلى عرقلة هذا التطور، مثلما حدث عندما أوقفت العمل بمعاهدة الحد من القوى النووية المتوسطة المدى، ثم ألغتها فعليا في 1 أوت 2019، كما قامت بفرض قيود تعامل على الشركات الأمريكية مع شركة "هواوي Huawei" الصينية التي حققت تقدما كبيرا باتجاه إمتلاك تكنولوجيا "G5" التي ستغير أنماط الحياة على وجه الأرض (عبد المجيد، ص.139).

لقد تزايدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لتتحول إلى صراع على النفوذ الجيبوبوليتيكي والإقتصادي، فلم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تقليص النفوذ الإقليمي الذي حصلت عليه الصين، أو إضعاف حضورها في بحري الصين الجنوبي والشرقي، أو منعها من دعم وجودها فيهما، إلا أنها قد عملت – وتسعى إلى – على وضع سقف لتوسع نفوذ الصين على حساب مصالح الدول التي تربطها بها علاقات قوية، أو مصالح أساسية، إذ أن هذا التوسع يهدد النفوذ الأمريكي، ويبدو أن الصين تدرك هذا وتحرص بالتالي على توسيع نفوذها الإقليمي تدريجيا، وببطئ دون إستعجال وبدون تهور، ومن ثمة فإن الولايات المتحدة

الأمريكية قد أبدت مخاوفها وقلقها بشأن المشروع الإقتصادي "الحزام والطريق"، والذي تحرز الصين تقدما واضحا فيه (عبد المجيد، ص.139)، خاصة في إتجاهها لدول إفريقية وإشراكها في هذا المشروع، وفي خطوة لمجابهة ذلك التوجه والتمدد أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "جون بولتون John bolton" في 14 ديسمبر 2018، إستراتيجية أمريكية جديدة تجاه القارة تحت عنوان، "من أجل إفريقيا مزدهرة"، والتي تعدف إلى تعزيز التبادل التجاري مع القارة والإستثمارات الأمريكية فيها، ومواجهة الإرهاب وتهدئة الصراعات، ومتابعة تقديم المساعدات الأمريكية، وهو ما يكشف عن تغير كبير في الدبلوماسية الأمريكية (حسين، ص.19) .

وتجدر الإشارة إلى أن جدل إحتمالات حدوث الحرب الباردة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، قد كانت موجودة منذ إنتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، وفي هذا السياق يشير "روبرت كابلان Robert D. Kapllan" في تحليل له نشر شهر جانفي 2019 بعنوان: "بدأت حرب باردة جديدة؟" إلى أن الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين دائمة بسبب مجموعة من العوامل التي يفهمها الجنرالات والإستراتيجيون، لكن مجتمع الأعمال ينكرها، وذلك لأن الإختلافات بين القوتين صارخة وأساسية، وبالكاد يمكن إدارتها عن طريق المفاوضات، ولا يمكن تهدئتها أبدا (Robert D. Kapllan,2019)، ويرى"هانتر مارستون Hunter Marston" بأن القوة الإقتصادية أكثر رمزية من القوة العسكرية في التنافس بين القوتين، فعلى الرغم من أن القوة العسكرية لا تزال ضرورية لتوازن القوى النسبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقد أظهرت الأخيرة كيف تتحول القوة الإقتصادية إلى نفوذ عالمي، وقد استخدمت قوة الدعم المالي للسيطرة على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية غير المستقرين، وتشكيل تحالفات أكثر ثباتا مع الدول الآسياوية التي إهتزت شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة الرئيس "ترامب" (عبد العاطي، 2019، ص ص.264، 265)، الأمر الذي جعل هناك إجماع قوي قد تطور في الهيئة السياسية الأمريكية ترى بأن الصين تمثل تهديدا حقيقيا للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد أكد الجنرال الأمريكي "جوزيف دانفورد Joseph Dunford"، رئيس هيئة الأركان المشتركة أنه: "من المحتمل أن تشكل الصين أكبر تهديد لأمتنا بحلول عام 2025"، ويمكن أيضا الإشارة هنا إلى ملخص ما تضمنته إستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكية لعام 2018 والتي أقرت بأن الصين وروسيا تعد "قوى مراجعة" تسعى لتشكيل عالم يتماشى مع نموذجهم الإستبدادي واكتساب سلطة النقض على القرارات الإقتصادية والدبلوماسية والأمنية لدول أخرى، ويمكن أن نستدل أيضا بما قاله "كريستوفر راي Wray Christopher" مدير مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي، لنستشف من خلالها الحرص الأمريكي على مجابهة النفوذ الصيني بقوله: "أحد الأمور التي نحاول من خلالها إلى ما يجب فعله هو النظر إلى التهديد الصيني على أنه ليس مجرد تهديد كامل للحكومة، بل تهديد كامل للمجتمع ... وأعتقد أنه سيستغرق إستجابة من المجتمع بأكمله من قبلنا"، وحتى أحد منافسي "ترامب" والرافضين له "جورج سوروس George Soros" والذي أنفق الملايين في محاولة لمنع "ترامب" من الفوز في الإنتخابات الأمريكية، قد أشاد به فيما بعد في حربها على الصين، حيث قال: "إن أعظم - وربما فقط - إنجاز السياسة الخارجية لإدارة ترامب كان تطوير سياسة متماسكة وحقيقية من الحزبين تجاه الصين" مؤكدا أيضا إلى أنه كان من الصحيح لإدارة "ترامب" أن تعلن الصين "منافس استراتيجي"(Mahbubani, 2020, p p.7,8))، ومن ثمة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصعود الصين المرتكزة على إستراتيجية عقد اللؤلؤ، باعتبارها عائق في مواجهة الرغبة الأمريكية في الهيمنة على الشرون العالمية، خاصة في سياق إختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولية، إذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم، وتؤكد بدلا من ذلك أن النظام المتعدد الأقطاب هو النظام الأمثل لتحقيق

التنمية السياسية والإقتصادية على المستوى الدولي، وتعبر الولايات المتحدة الأمريكية كذلك مخاوفها من صعود الصين عسكريا بالتزامن مع وضع قواعد عسكرية في مناطق من عقد اللؤلؤ بحجة حماية المصالح الصينية، وما زاد من تلك المخاوف وحالات الترصد الأمريكية هو إعلان مشروع الصين العملاق "صنع في الصين 2025"، والذي يهدف إلى الوصول بالتصنيع الصيني إلى قمة العالم على صعيد الصناعات ذات التقنية العالية، لأنه قد يؤدي إلى سيطرة الصين الشبه الكاملة في قطاعات كبيرة، خاصة المرتبطة بالمواد الأساسية، بما يهدد الولايات المتحدة الأمريكية ودولا غربية أخرى والتي تعتبر الصناعات فائقة التكنولوجيا الأساس في نهضتها الإقتصادية (حسين، ص ص.16، 17) .

وفي هذا الإطار يؤكد "هنري كيسنجر Henry Kissinger" على أن الاستراتيجية الصينية تسترشد باللعبة الصينية "Wei Qi (وي تشي)"، ويتم التركيز فيها على إيجاد أسرع طريقة للقبض على الملك، فالهدف منها هو بناء الأصول ببطء وبصبر لإثبات توازن اللعبة لصالح المرء، وينصب التركيز الصيني على إستراتيجية طويلة الأجل، وليس على مكاسب قصيرة الأجل، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بذلت جهدين رئيسيين لإحباط تحركين طويل الأجل من قبل الصين للحصول على ميزة، وكلاهما فشل، الأول تمثل في محاولة إدارة "أوباما" منع حلفائها من الإنضمام إلى بنك الإستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB) الذي بدأته الصين في 2014-2015، والثاني تمثل في الجهد الذي بذلته إدارة "ترامب" لمنع حلفائها من المشاركة في مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي بدأتها الصين سنة 2013، وفي هذا الصدد يتساؤل "كيسنجر": هل تخصص الولايات المتحدة الأمريكية موارد كافية للمنافسة طويلة المدى؟ وهل يتمتع المجتمع الأمريكي بالقوة والقدرة على التحمل لمطابقة لعبة الصين على المدى الطويل؟ (Mahbubani, pp. 12,13).

خاتمة:

تعتبر الإستراتيجية الصينية المرتكزة على مناطق عقد اللؤلؤ، والقائمة وفق المبادرة الإقتصادية "طريق واحد – حزام واحد One Belt – One Road"، ذات أهمية بالنسبة للصين والتي تسعى من خلالها إلى السيطرة على الإقتصاد العالمي، والتحرك إقليميا لتثبت أنها القوة الأولى في القارة الآسياوية، مع السعي بخطوات متدرجة نحو تأكيد وترسيخ مكانتها في أقاليم العالم المختلفة، منافسة بذلك القوى الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أصبحت تترصد التحركات الصينية، الأمر الذي جعلها تعلن عليها حربا تجارية قد ظهرت بوادرها بشكل جلي في ظل إدارة الرئيس الحالي "ترامب"، ففيما يتعلق بالصراع التجاري بينهما فمن المتوقع أنه سيستمر في ظل حرص كلا الطرفين على عدم إنفلاته، ولذلك خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

1 – إنه وفي ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ستخلق بؤر للتوتر في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وتتحول إلى ساحة نزاع واسعة على غرار فيتنام وتايوان، وهونغ كونغ وبعض الجزر الأندونيسية والفلبينية، من أجل محاصرة الصين وإلهائها في المناطق القريب منه والتي تقع في مجالها الحيوي والتي تعتبر من أهم لآلئ عقد اللؤلؤ الصينية.

2 – سوف تستمر الرهانات الجيوسياسية التي إإدلعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للعقد أو العقدين القادمين، خاصة وأن الصين تحضر للإحتفال بمئويتها سنة 2049، وهي تحضر نفسها بأن تصل إلى ذلك العام

وهي تقود النظام الدولي جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خلقها نظام عالمي متعدد الأقطاب .

3 – إن المبادرة الإقتصادية الصينية "طريق واحد – حزام واحد One Belt – One Road"، تؤكد على أن الإستراتيجية الصينية لا تقتصر على البعد الإقتصادي وحسب، بل تتعداه إلى أبعاد سياسية ستعمل الصين من خلالها على خلق/ تقوية تحافات جديدة على مستوى العالم وبالأخص في إفريقيا التي تسعى الصين على أن تضمن تحالف دولها معها ضد الهيمنة الغربية وقوانينها الليبرالية.

قائمة المراجع :

1 - بالعربية:

1 - الخيري، نوار محمد ربيع. (2014). مبادئ الجيوبوليتيك، بغداد/ دمشق: دار ومكتبة عدنان وأفكار للدراسات والنشر ودار صفحات للدراسات والنشر.

2 - جراد، عبد العزيز. (2018). الجيوسياسة: مفاهيم، معالم ورهانات، الجزائر: منشورات دار الشهاب.

3 - حسين، خالد. (2019). تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية. مجلة إتجاهات الأحداث. ع. 3.

4 - سليمان، منى. (2019). إنعكسات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية. م. 54، ع. 218.

5 - سليمان، سماء. (2019). تداعيات التنافس الأمريكي- الصيني على مستقبل النظام الدولي. مجلة السياسة الدولية. م. 54، ع. 218.

6 - عبد العاطي، عمرو. (2019). جدل حول احتمالات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين. مجلة السياسة الدولية. م. 54، ع. 218.

7 - عبد المجيد، وحيد. (2019). حدود الصراع الأمريكي – الصيني ومستقبله. مجلة السياسة الدولية. م. 54، ع. 218..

8 - كمال، مصطفى. (2019). جيوسياسية الطاقة.. النزاع الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي. مجلة السياسة الدولية. م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

9 - نعمة، كاظم هاشم. (2020). المحور الجيوبوليتيكي العربي – الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة. مجلة سياسات عربية. ع. 43.

2 – بالأجنبية:

10 - D. Kapllan, Robert. (2019). A New Cold War Has Begun, foreign policy, January 7, 2019, see the link: https://bit.ly/3gBahhO

11 - Mahbubani, Kishore. (2020). Has China Won? The Chinese Challenge to American Primacy, New York: BBS Publisher Public Affairs.

12 - Nantulya, Paul. (2019). Implications for Africa from China's One Belt One Road Strategy, March 22, 2019, Africa Center for strategic studies, Washington, see the link:

https://bit.ly/3fc5d3e